اللاعدالة المجالية والاجتماعية وانعكاساتها على المجال بالدار البيضاء: حالة مقاطعتي أنفا ومولاي رشيد.

د.مصطفى يحياوي، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء- المغرب

د.صلاح الدين زهلي، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء- المغرب

الملخص: انتشر تعبير "العدالة واللاعدالة المجالية" بشكل كبير خلال سبعينات وثمانينات القرن الماضي، وذلك بعدما ظهرت وترسخت نتائج الأنظمة الرأسمالية مجاليا واجتماعيا، وقد تم تطويره من قبل الجغرافيين المطورين لتحليل المجتمعات المعاصرة (أمثال : إدوارد صوجا، هنري لوفيبر، ميشيل فوكو...)، والباحثين عن المزيد من العدالة المجالية والديمقراطية المرتكزة على العدالة الإقليمية والعدالة البيئية، والهادفين إلى الحد من التفاوتات الإقليمية، وتحقيق المدينة العادلة والمجتمع العادل والصياغة المجالية العادلة. من خلال هذا المنظور، وبعد استلهام الإطار النظري من الجغرافية الإنسية والنقدية، تحاول هذه الورقة البحثية الخوض في إشكالية اللاعدالة المجالية والاجتماعية بمدينة الدار البيضاء العاصمة الاقتصادية للمغرب، وذلك بهدف تشخيص بعض مظاهر واقع التفاوتات السوسيومجالية بالمدينة، من خلال المقارنة بين مقاطعات "المركز" حالة مقاطعات أنفا، ومقاطعات الهامش"حالة مقاطعة مولاي رشيد".

الكلمات المفتاحية: العدالة، اللاعدالة المجالية، اللاعدالة الاجتماعية، المجال، المجال المعاش، التفاوتات، السياسة الحضرية، التخطيط.

Spatial and social injustice and its implications on space: the status of Anfa and Moulay Rachid districts

ABSTRACT: The term “spatial justice and injustice” spread widely during the seventies and eighties of the last century, after the results of capitalist regimes emerged and took root both domestically and socially, and it was developed by geographers developers to analyze contemporary societies (such as: Edward Soga, Henri Lefebvre, Michel Foucault ...) And whose looking for more spatial justice and democracy based on regional justice and environmental justice, and reducing regional disparities, and whose aiming to achieve a just city, a just society, and a fair sphere. From this perspective, and after drawing inspiration for the theoretical framework from humanistic and critical geography, this

research paper tries to delve into the problem of spatial and social injustice in Casablanca, by comparing the "center" Anfa and the "marginal" like Moulay Rachid municipalitie.

Key words: justice - spatial injustice – social injustice – space- Lived space - inequality - urban policy- Planning.

مقدمة

يعتبر مفهوم المركز والهامش من بين المفاهيم السياسية التي استعارتها الجغرافيا لتحليل المجال، والذي كان يعد أصلا في النظريات السياسية والاقتصادية مفهوما لا مكانيا؛ بل مفهوما إيديولوجيا ماركسيا بالتحديد، حيث أنه وضع للتعبير عن عدم التكافؤ بين الشمال والجنوب، لكن بعده المكاني سرعان ما برز كأداة تحليل وتفسير تطاوع كل المقاييس(محمد بلفقيه، 2002، ص 305). وهكذا سيعمل تحليل المجال باستثمار مفهوم المركز/الهامش على تشخيص وضعية المجال من حيث التفاوت الحاصل بين النطاقين، كمرحلة أولى، ثم تقديم اقتراحات من شأنها الحد من تلك التناقضات المجالية بعد استجلائها حسب مقياس كبير كمرحلة ثانية. يعتبر تحليل المركز والهامش وفق مقياس كبير (حي، مدينة) جزءً لا يتجزأ ضمن الدراسة التحليلية المجالية الخاصة بمظاهر اللاعدالة المجالية والاجتماعية، خاصة تلك التي يكون فيها الفرد فاعلا أساسيا في معظم عمليات إنتاج وإعادة إنتاج المجال.

تشكل التفاوتات السوسيومجالية بمدينة الدار البيضاء العاصمة الاقتصادية للمغرب مظهرا من مظاهر اللاعدالة المجالية والاجتماعية، وهي عبارة عن تباينات في الولوج إلى العناصر ذات القيمة العالية، سواء كانت مادية أو رمزية أو مجالية، وهي بمثابة اختلافات وفروق بين الأفراد والجماعات والمقاطعات، خصوصا بين مقاطعات الهامش ومقاطعات المركز. يتم الحكم على الاختلاف أنه تفاوت إذا نظر إليه الواقع وحكم عليه على أنه اختلاف غير مبرر وغير مبرهن بحجج علمية، والأمثلة على ذلك كثيرة في العاصمة الاقتصادية. يمكن اعتبار معظم اختلافات الولوجية المجالية بالمدينة مظهرا من مظاهر التفاوتات واللاعدالة l'injustice غير المبررة التي وجب النظر فيها.

1. إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية هذه الورقة البحثية حول تشخيص واقع اللاعدالة والتفاوتات السوسيومجالية بمدينة الدار البيضاء التي اعتبرت منذ نشأتها بأنها مدينة التناقضات المجالية، كما سنحاول التأكيد على البعد المجالي للعدالة التي تأخذ بعين الاعتبار الإنسان في مقدمة أولوياتها؛ إذ لن يتم استخدام مفهوم العدالة المجالية بغية النظر في العدالة بين الأماكن، بل النظر إلى البعد المجالي للعدالة. كما سينصب الاهتمام على البعد الاجتماعي في مقاربة العدالة المجالية، وسنحاول بذلك الإجابة على السؤال المركزي التالي: **إلى أي حد ساهمت مظاهر اللاعدالة المجالية والاجتماعية في تعميق الفارق بين مركز (مقاطعة أنفا) وهامش (مقاطعة مولاي رشيد) مدينة الدار البيضاء؟**

سنحاول الإجابة عن السؤال المركزي ومقاربة مسألة العدالة المجالية بين مقاطعة أنفا ومقاطعة مولاي رشيد، بالاحتكام إلى بعض عناصر الاشتغال، ومنها:

-نظرية العدالة واللاعدالة المجالية : مفاهيم وأسس.

-الجذور التاريخية للاعدالة المجالية والاجتماعية بين المجالين (أنفا، مولاي رشيد).

-مظاهر اللاعدالة المجالية بالمقاطعتين (السكن، الصحة، التطهير، المساحات الخضراء).

-دور التخطيط والسياسة الحضرية في ترسيخ اللاعدالة المجالية والاجتماعية.

تكمن أهمية الدراسة في كونها محاولة لتشخيص بعض مظاهر التفاوتات السوسيومجالية في مدينة الدار البيضاء، والتي تزداد حدة عند المقارنة بين مركز وهامش المدينة، واضعين بعين الاعتبار بعض النظريات المجالية التي قاربت إشكالية اللاعدالة المجالية، ونهدف من وراء ذلك إلى تقديم تصور يساهم في الحد من مظاهر التفاوتات المجالية والاجتماعية.

2. منهجية الدراسة

في ما يخص الشق النظري، اعتمدنا فيه على بيبليوغرافية متنوعة، من خلال استحضار مجموعة من النظريات المؤطرة لموضوع اللاعدالة المجالية والاجتماعية والتفاوتات السيوسيومجالية، وبالنسبة للمؤشرات الإحصائية المعتمدة لإظهار واقع التفاوتات السوسيومجالية بالمدينة، فقد اعتمدنا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط(إحصاء 2014) وبعض أرقام مجلس المدينة الخاصة بتدبير بعض القطاعات. كما اعتمدنا أيضا خلال هذه الورقة البحثية على العمل الميداني والذي حاولنا من خلاله استخلاص بعض المعطيات ميداينا خصوصا تلك المرتبطة بالسكن والمساحات الخضراء وقطاع الصحة.

3. الإطار المجالي والزمني للدراسة

تم حصر مجال الدراسة في مدينة الدار البيضاء، وتم اختيار مقاطعة مولاي رشيد ومقاطعة أنفا كمجالات للعمل الميداني. وقد تحكمت مجموعة من العوامل في هذا الاختيار، إذ جاء اختيار مقاطعة مولاي رشيد باعتبارها منطقة تندرج حسب نظرية المركز والهامش لصاحبها سمير أمين- مفكر وسياسي وعالم اقتصاد مصري- ضمن هامش مدينة الدار البيضاء، بحمولته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والطبقية والمجالية. في حين تم اختيار مقاطعة أنفا كنموذج عن مقاطعات المركز والمتميزة بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية.

على مستوى الإطار الزمني، فبالنسبة للمعطيات الميدانية الخاصة بكل مقاطعة، فقد حصرنا الدراسة في الفترة الزمنية ما بين 2019-2020، أما بالنسبة للمعطيات الديمغرافية والإحصائية، فقد تمت الاستعانة بمعطيات المندوبية السامية للتخطيط، وتحديدا إحصاء 2014.

4:الإطار النظري للتحليل: نظرية العدالة واللاعدالة المجالية

شاع استعمال مفهوم العدالة واللاعدالة المجالية بشكل كبير خلال سبعينات وثمانينات القرن الماضي في العالم الناطق بالإنجليزية، ويعتبر الجغرافي الأمريكي ادوارد صوجا Edward soja من أهم المنظرين لهذه المفاهيم؛ إذ قام بوضع مرتكزات لمقاربة ظاهرة العدالة واللاعدالة المجالية من منظور جغرافي، سنحاول خلال هذا الإطار النظري جرد أهم المعالم النظرية التي

وضعها Edward soja الخاصة بمفهوم العدالة المجالية، والتي وجب أخذها بعين الاعتبار خلال العمل على تجاوز اللاعدالة المجالية.

يشير مفهوم اللاعدالة المجالية إلى الجوانب المكانية أو الجغرافية للعدالة واللاعدالة l'injustice. وهذا يعني مراعاة كل ما يتعلق بالتوزيع العادل والمنصف في المجال للموارد ذات القيمة الاجتماعية وإمكانيات استغلالها(Edward W. Soja، 2009، ص 60). فالعدالة المجالية هي تصحيح للظلم المجالي، تهدف إلى تنظيم المجال تنظيما متسقًا مع مشروع مجتمع أكثر عدالة، عبر إعادة التفكير في التوزيع الاجتماعي والمكاني(Bret Bernard، 2009، ص 22).

إن عدالة المجال في حد ذاتها ليست بديلاً عن العدالة الاجتماعية أو الاقتصادية أو غيرها، بل هي طريقة لفحص العدالة من منظور مجالي نقدي. من خلال تبني وجهة النظر هذه، هناك دائمًا بُعد مجالي للعدالة، يتضح أنه ذو صلة بجميع المناطق الجغرافية الأكثر تعبيرًا عن اللاعدالة المجالية.

يعتبر التمييز المرتبط بالمجال بمثابة نتيجة للمعاملة غير المتكافئة التي تُمنح لفئات معينة من السكان بسبب موقعها الجغرافي، وهو أمر أساسي في إنتاج لاعدالة مجالية، وفي إنشاء هياكل مكانية دائمة تعتبر مصدر التفاوتات، والمتأسسة على الامتيازات والمزايا. وتعتبر الطبقية الاجتماعية من أهم هياكل إنتاج الموقع والتمييز المكاني (Edward W. Soja، 2009، ص 58).

أشار إدوارد صوجا أن العدالة المجالية ليست فقط مفهومًا فلسفيًا يمكن مناقشته في الفصول الدراسية، والقاعات والندوات، ولكنها نتيجة يجب متابعتها بنشاط، وذلك لتغيير التناقضات في نتائج جودة الحياة للأفراد الذين يعيشون في مناطق جغرافية مختلفة من المدينة. وهنا شجع إدوارد صوجا العلماء على الابتعاد عن العدسات التحليلية الأكاديمية التقليدية، والعمل على تبني الوعي المجالي الذي سيجعلهم على دراية بالتسلسل الهرمي الاجتماعي للمدينة المنظم مجاليا. فحسب هذا الجغرافي الأمريكي، إذا أردنا أن نفهم طبيعة المدينة، يجب علينا أن ندرك نتائج اللاعدالة المجالية والعمليات التي تعزز البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتي تستخدم للحفاظ على المناطق الجغرافية غير العادلة من المدينة (Edward W. Soja ، 2010، ص 490).

عموما هناك أربع خصائص أو سمات مرتبطة بمفهوم العدالة المجالية عند إدوارد صوجا، وهي:

السمة الأولى للعدالة المجالية هي الوعي المكاني، والذي يعتمد على كيفية تخيلنا للمدينة (المجال المعاش) والمناطق الجغرافية التي تتكون منها المدينة، وعلى فهمنا الوجودي لحياة الإنسان في المدينة، فالمكان الذي يعيش فيه الفرد له تأثير على قيمه ومعاييره. فنحن فاعلون اجتماعيون نشارك في كتابة تاريخ جماعي نبرر من خلاله كيفية إنشاء مناطق التمايزات.

السمة الثانية للعدالة المجالية: هي القدرة على تغيير المناطق الجغرافية. صحيح أن صوجا أشار أننا كائنات مجالية، لكن المناطق الجغرافية التي نستخدمها ونشكلها قد تكون لها وظيفة مباشرة عكسية في ترسيخ مظاهر اللاعدالة المجالية.

السمة الثالثة للعدالة المجالية: هي الديمقراطية التشاركية. في محاولة منه للدفاع عن نظريته أو تبريرها، قدم Soja العديد من دراسات الحالة التي توضح مدى أهمية الديمقراطية التشاركية للعدالة المكانية، وأشار أن التفاوتات المجالية لا تتغير من تلقاء نفسها، بل تحتاج السكان لتغييرها.

السمة الرابعة للعدالة المجالية: هي الاستدامة؛ إذ يجب النظر إلى السعي إلى تحقيق العدالة المجالية بهدف شامل طويل المدى (Edward W. Soja ، 2010، ص 491).

عند تعميق النظر في السمات الأربع التي تطرق إليها إدوارد صوجا، نجد أن أصل العديد من المشاكل التي تعاني منها المدن العربية –الدار البيضاء نموذجا- يكمن في تغييب تلك السمات، وعلى رأسها تغييب الوعي المكاني والديمقراطية التشاركية المجالية. فقد لعبت مسألة إهمال تخيلنا للمدينة وللتمثلات الاجتماعية والمجالية في تعدد مظاهر التمردات المجالية والفوضى الحضرية من خلال إعادة إنتاج مجالات عشوائية حسب مخيلة الفرد أو الجماعة، وهي مظاهر ناتجة بالأساس عن غياب الوعي المكاني في صفوف الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في إنتاج المجال.

أيضا المتأمل في ما أشار إليه إدوار صوجا، يسجل الدور الكبير لغياب الديمقراطية التشاركية والمواطنة المجالية والاجتماعية في تعميق التفاوتات السوسيومجالية، وهي مفاهيم ترتكز بالأساس على إدماج المواطن في عمليات صنع القرار المجالي والاجتماعي، هذا الدور الذي تم تغييبه في المجتمعات العربية، وجب إعادة النظر فيه، وذلك في أفق توسيع قاعدة السياسات الحضرية المهيكلة للمجالات الحضرية.

5. نتائج الدراسة

5.1: الجذور التاريخية للاعدالة المجالية والاجتماعية بين المجالين المدروسين (أنفا، مولاي رشيد)

تشير معظم الأدبيات الجغرافية التي تطرقت إلى اللاعدالة المجالية والاجتماعية بالدار البيضاء إلى دور الاستعمار في ترسيخ التفاوتات المجالية والاجتماعية، بدءا من المخططات التعميرية مرورا بالسياسات الحضرية المتبناة من قبل سلطات الاستعمار. فقد أدى تضارب مصالح الجالية الأوربية بالمدينة منذ فرض الحماية إلى التعجيل باستراتيجيات، كان الغرض منها عزل الساكنة الأوربية عن نظيرتها المغربية مجاليا، وقد استثمر المجال هنا كوسيلة لترسيخ التفرقة والعزل الاجتماعي بين الأوربيين والمغاربة (عبد الرحمان رشيق، 2014، ص 6).

يعود أصل التفاوتات بالمدينة إلى أولى المخططات التعميرية التي شهدتها المدينة والمتمثل في مخطط بروست، حيث قسم المهندس المعماري هنري بروست المدينة بإيعاز من المقيم العام ليوطي إلى منطقة سكنية للأوربيين في غرب المدينة، ومنطقة صناعية للشركات الصناعية والتجارية في شرق المدينة، ومنطقة ثالثة تقع بين المنطقتين خاصة بسكن المغاربة (محمد السنوسي معنى، 2017، ص 136).

تعود جذور هذه التفرقة إلى بعض الصراعات التي كانت قائمة بين الساكنة الأوربية والساكنة المغربية، وهنا يشير أندري أدم أنه بعد فرض الحماية على المغرب، ظهرت بعض التصرفات

العدائية بين الساكنة البيضاوية تجاه الساكنة الأوروبية، وبالضبط خلال سنة 1914 حيث ظهرت بعض أشكال العنف من حرائق وسلوكيات عدائية (André Adam ، 1968، ص 56)، ويضيف أنه من أجل احترام مبدأ الفصل بين الساكنة الأوروبية والساكنة المغربية، كان من الضروري على بروست أن يطرح مشروع مدينة جديدة بعيدة عن المدينة المغربية القديمة بكلمترين، عبر عرض كامل للمدينة الأوروبية (André Adam، المرجع السابق، ص 61) . فرفض الأوروبيون التعايش مع المغاربة في الأماكن الحضرية المسماة اليوم "المدينة القديمة"، ورفضهم "السكان الأصليين" في الأماكن الحضرية التي بناها "الأجانب" من أجلهم، اعتبر من قبل المغاربة كعزل اجتماعي (Mustapha CHOUIKI، 1996، ص 7-15).

أيضا من أهم المخططات التي رسخت مبدأ التمييز بين المغاربة والأوربيين مجاليا نجد التصميم المديري المنسوب لصاحبه كورتوا، والذي تميز ببلقنة المدينة وتخصيص مناطق وظيفية خاصة بالأوربيين فقط، وأحياء جديدة خاصة بالمغاربة. جاءت معظم توصياته بتخصيص فضاءات معمارية ووظيفية للفرنسيين فقط، فتقسيم الأحياء في تصميم كورتوا اعتمد مقاربة إثنية انتقائية تجلت في تخصيص الأحياء الجديدة التي انطلق العمل فيها منذ سنة 1930 للسكان المغاربة (محمد السنوسي معنى، 2017، ص 136) .

كان لمخطط إكوشار سنة 1947 هو الآخر دور في اللاعدالة المجالية والاجتماعية التي عرفتها المدينة خلال فترة الاستعمار، فقد قسم هذا المخطط المدينة إلى منطقتين وتجمعات سكنية مسيجة بحزام التشهير والغابة إلى الجنوب والجنوب الغربي (قطاع أنفا)، والخط الصناعي العمالي في الشمال الشرقي (قطاع مولاي رشيد)، وهكذا جعل إكوشار تصميم الدار البيضاء يتجه في اتجاه الساحل الأطلسي على امتداد ثلاثين كيلومترا، في نفس الوقت أكد على مبدأ التمييز الذي قام عليه التصميم التوجيهي لبروست، والذي جعل المناطق الصناعية والعمالية تتجه على الخط الساحلي نحو شرق المدينة، ومناطق الإقامة والسكنى والخدمات والمعاملات تتجه نحو غربها(محمد السنوسي معنى، 2017، ص 138).

أدى الفصل بين المغاربة والأوروبيين الذي شرع الاستعمار في ترجمته لهياكل مجالية إلى تقسيم المدينة، والذي كانت له عواقب بعيدة المدى على مستقبل الدار البيضاء. قسمت هذه الأخيرة إلى مدينتين مختلفتين من الناحية الشكلية والوظيفية، نجد في اتجاه الشرق مدينة الصناعة وأحياء الطبقة العاملة، إنها في الواقع صهارة من الأحياء (التقليدية، الإسكان الاقتصادي، مدن إعادة التوطين، إلخ) التي تشترك فقط في دورها كمستودعات للعمل في المناطق الصناعية التي ترتبط بها. أما اتجاه الغرب، فنجد مدينة الأماكن السكنية الميسورة (مناطق الفيلات) المرتبطة بالمساحات التجارية التي تتطور بالاشتراك مع أحياء الطبقة المتوسطة (أحياء المباني المتوسطة والعالية...) (Mustapha CHOUIKI، 1996، ص 9-15).

وبهذا تكون المخططات التعميرية الاستعمارية قد وضعت الأسس الأولى للتفاوتات المجالية بين أحياء المدينة بالتركيز على البعد الاجتماعي، فمعظم توجهاتها لازالت قائمة إلى اليوم؛ حيث

لازال القطاع الغربي من جهة يعج بالفئات الغنية الموروثة عن عهد الاستعمار، ومن جهة أخرى، اعتبرت باقي اتجاهات المدينة كمناطق للفئات الشعبية، مع وجود استثناءات في بعض القطاعات التي تعتبر استمرارية للقطاع الغربي.

لم يتغير الوضع بعد حصول المغرب على الاستقلال، إذ ظلت الدار البيضاء تتسم خلال توسعها بالتمييز السوسيومجالي، بحيث بقيت الفوارق بين الأحياء قائمة (مصطفى الشويكي، 1988، ص 291) فالمخطط المديري لسنة 1984(بانسو) قام بإعادة إنتاج العديد من مبادئ التمييز التي رسختها مخططات التعمير لعهد الاستعمار. وفي هذا الصدد، استجابت مشاريع الدولة في ميدان السكن للتفرقة الاجتماعية، وعملت على ترسيخها بالتمييز بين الفئات الاجتماعية على مستوى نوعية السكن والمجالات المخصصة لفئات دون غيرها. وذلك للدور الاستراتيجي للتمييز السوسيومجالي بالنسبة للسلطة السياسية، من أجل التحكم في توسع وتطور المدينة ككل. وهكذا يتضح أن الهيكلة السوسيومجالية التي رسخها عهد الاستعمار قد جاءت وفق ما يقتضيه نمط الإنتاج الرأسمالي من تفاوت اجتماعي، ومن تحويل للهوامش إلى خزانات لقوة العمل. ويتضح أيضا أن المجال لا يكتسب خصائصه من ذاته؛ بل من المجتمع الذي يشكل أحد هياكله الأساسية (مصطفى الشويكي، 1994، ص 509) . فالتفاوت الاجتماعي والتفاوت المجالي مرتبطان ويدعم أحدهما الأخر.

على الرغم من كون معظم الدراسات التي أطرت مسألة التفاوتات المجالية أشارت إلى الدور الهام للتاريخ في تفسير اللاعدالة المجالية بين مركز وهامش المدينة، إلا أن الواقع الراهن يشير إلى دور مؤشرات أخرى سياسية وعمرانية مرتبطة بالسياسات الحضرية والعمرانية المتبعة في هيكلة المجال الحضري للمدينة. فمن خلال ملاحظة ما جاء به المخططات الأخيرة وما أدرجته تصاميم التهيئة الخاصة بمقاطعات المدينة يجد بعض المؤشرات المساهمة في ترسيخ التفاوتات، من خلال تمتيع مقاطعات بتجهيزات عمومية ومرافق متنوعة على حساب مقاطعات أخرى، كما هو الشأن بين مقاطعات المركز والهامش. فقد كان على واضع التخطيط الحضري الراهن الأخذ بعن الاعتبار ما أفرزته المخططات الاستعمارية والعمل على هيكل المجال حسب الخصوصيات المحلية والإشكاليات الراهنة.

5.2: مظاهر اللاعدالة المجالية والاجتماعية بين مقاطعة أنفا ومقاطعة مولاي رشيد.

تختلف قائمة التفاوتات ومظاهر اللاعدالة مع مرور الزمن، ومن مجتمع إلى آخر ومن مجال لآخر، إنها مفهوم جد معقد، يتطلب منا أولا تحديد المتحكم في هذه التفاوتات، والتصور العادل بالنسبة لها، علاوة على تحديد العناصر ذات القيمة التي يجب النظر فيها، وتحديد معيار المقارنة من منطقة لأخرى، حتى لا يتم اعتبار أي اختلاف بمثابة تفاوت. فالحديث عن اللاعدالة هو حديث لا متناهي، يتطلب قياس مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (مستوى المعيشة، الفقر، الدخل الفردي، الهشاشة، التعليم، الصحة، البيئة...) لن نقف عند مجموع هذه العناصر بقدر

ما سنحاول خلال هذا المحور التطرق لأربعة عناصر، نرى أنها ذات قيمة مجالية وهي: السكن، الصحة، التطهير، المساحات الخضراء.

5.2.1 السكن كمؤشر للاعدالة المجالية والاجتماعية.

نستهل حديثنا عن مقاربة اللاعدالة المجالية والاجتماعية من حيث التفاوتات التي يشهدها السكن في المدينة عموما، وفي مقاطعة أنفا ومقاطعة مولاي رشيد خاصة (المجال المدروس)،بإدراج خريطتين لحجم ونوعية السكن بالمنطقتين:

خريطة رقم1: حجم ونوعية السكن بمقاطعة مولاي رشيد

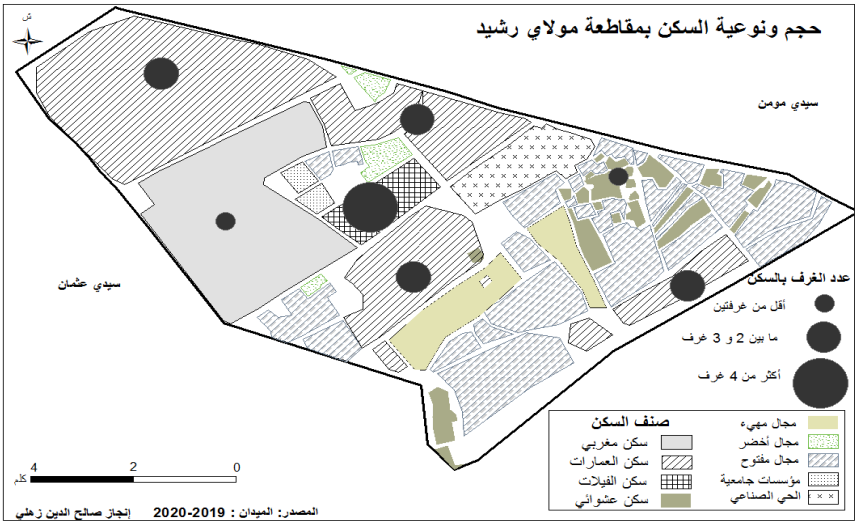

خريطة رقم2: حجم ونوعية السكن بمقاطعة أنفا

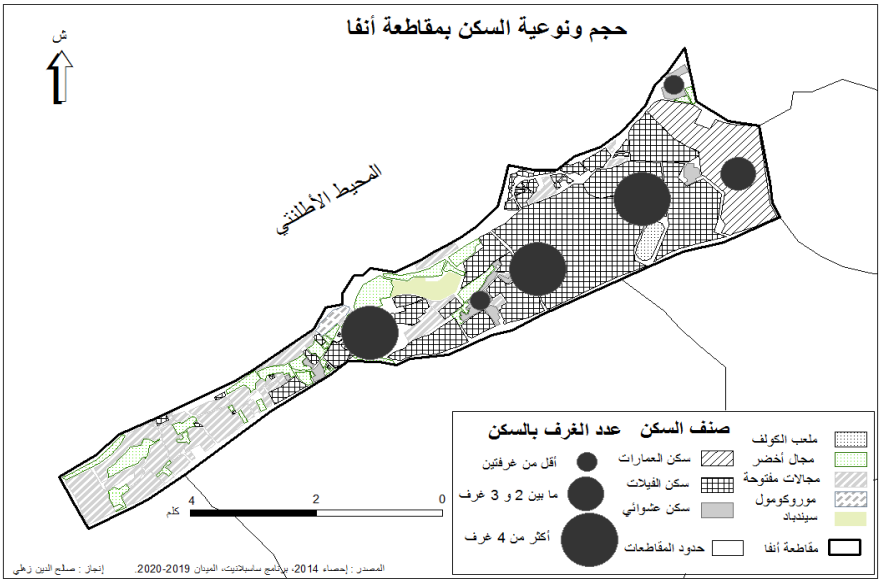

أول ما يمكن تسجيله بعد تبصر الخرائط هو حجم التفاوت الحاصل داخل المقاطعة نفسها، من حيث توزيع أصناف السكن ومن حيث عدد الغرف داخل السكن. ولتشخيص كل خريطة على حدة، فتبرز الخريطة رقم 1 الخاصة بمقاطعة مولاي رشيد، مدى تطابق حجم السكن مع صنف السكن، فالمنطقة التي تعرف سيادة السكن الكبير الحجم، تتميز بطغيان سكن الفيلات (حي الرحمة) وهي منطقة ذات مساحة صغيرة جدا، مقارنة مع باقي الأصناف. في حين أن السكن الصغير الحجم يطابق مراكز تركز السكن المغربي وسكن العمارات، وهو المنتشر في جل أرجاء المقاطعة، وهي نفس الخاصية التي يعرفها السكن العشوائي. كما تظهر الخريطة مناطق تركز الأحياء الصناعية في الشمال الشرقي.

قادنا تفسير هذه الفروق الواسعة بين سكن الفيلات من جهة، والسكن المغربي وسكن العمارات من جهة ثانية إلى استحضار عاملين أساسيين وربطهما مع بعضهما البعض، العامل الأول: تاريخي واستعماري بالدرجة الأولى، فقد أثبتت الخريطة رقم1 المنجزة سنة 2020 نجاح التوجه الاستعماري الذي كان يرغب في تركيز الصناعة في الشمال الشرقي، وجعل المنطقة خاصة بالفئات الهشة والفقيرة كخزان لليد العاملة لفائدة الطبقات الغنية.

أما العامل الثاني، فيتمثل في السياسة والتخطيط والتعمير منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وهو من بين العوامل الأساسية في ضبط إنتاج السكن، من خلال سياسات إعادة الإسكان سنة 1984 لدور صفيح ساكنة مقاطعة بن امسيك وسيدي عثمان، والتي رأت في مجال مقاطعة مولاي رشيد خير ملاذ لهذه الفئة الاجتماعية دون أي منطقة أخرى، وهو تعزيز للسياسات الاستعمارية القائمة على

مبدأ التمييز، وترسيخ للاعدالة المجالية والاجتماعية المؤثرة على جودة الحياة بالمقاطعة خاصة وبالمدينة عامة، حيث أبان الحاضر مدى انعكاس هذه الاختيارات على الحياة الاجتماعية بالمدينة.

في جميع المجتمعات، نجد اختلافات بين الأفراد والجماعات، وهذه الاختلافات لا تؤسس للتفاوتات وللاعدالة المجالية، تصبح الاختلافات عبارة عن تفاوتات ولاعدالة حينما تترجم إلى ايجابيات وسلبيات، وإلى مزايا وعيوب (Patrice bonnewitz ، 2015، ص 14)، في هذا الإطار، أفرزت التناقضات المجالية المترسخة في مقاطعة مولاي رشيد (هيمنة السكن الصغير الحجم وغلبة الفئات الهشة) عدة سلبيات وعيوب، أبرزها كثرة التمردات المجالية التي يشهدها المجال المعاش-أي مجال التمثلات المجالية ومجال الرغبات والحاجيات المجالية-، وهيمنة مظاهر اللاقانون والانحراف والجريمة التي تشهدها المقاطعة كتعبير من الساكنة عن عدم رضاها عن إقصائها المجالي والاجتماعي. وبهذا تصبح الاختلافات القائمة عبارة عن لاعدالة مجالية واجتماعية، الشيء الذي يتطلب حسب إعادة التنظيم الوجودي للمجال عبر تحقيق الوعي المجالي، فنجاح أي توجه للعدالة المجالية والاجتماعية، يعتمد توحيد القوى المختلفة للديمقراطية التشاركية.

في ما يخص مقاطعة أنفا، فتبرز الخريطة رقم 2 هيمنة السكن الكبير الحجم، والذي يطابق مناطق انتشار الفيلات المتركز في جل أرجاء المقاطعة (قطاع أنفا، عين الذئاب، سيدي عبد الرحمان...)، في حين يتمركز السكن المتوسط والصغير الحجم في المنطقة الشمالية الشرقية للمقاطعة (قطاع بوركون)، مع وجود انتشار آخر في مناطق السكن العشوائي. تتميز المنطقة الجنوبية بسيادة سكن فيلات متفرق ذو حجم كبير.

حافظت المنطقة على نفس التشكيل الاجتماعي الذي رسخه المستعمر، وأكده المتحكم في إنتاج المجال، معظم مناطق المقاطعة تم تشييدها خلال فترة الاستعمار، ماعدا بعض القطاعات في الجنوب. تعتبر هذه المقاطعة أكبر تعبير عن التناقضات المجالية والاجتماعية داخل المقاطعة نفسها، وداخل المدينة بصفة عامة، فالمقاطعة تضم أغلى المساكن على صعيد المغرب، حيث تضم فيلات فخمة وشقق فاخرة، في نفس الوقت تضم المقاطعة إلى جوار الفيلات دور الصفيح التي تمثل حوالي 22,64% من مجموع أنواع المساكن، (المندوبية السامية للتخطيط، إحصاء 2014)، وهو ما يعزز من التناقضات المجالية والاجتماعية داخل المقاطعة.

للحفاظ على التمييز السوسيومجالي الذي تحظى به الفئات الغنية بالمقاطعة، ولإبعادها من باقي الشرائح الاجتماعية، عملت السلطة السياسية والاقتصادية خلال وبعد فترة الاستعمار، على إقصاء ممنهج للفئات الفقيرة والمتوسطة من ولوج عالم العقار بالمقاطعة، وذلك من خلال الرفع المهول من أثمنة العقار داخل المقاطعة، وجعله في متناول الفئات القادرة على تبني نمط عيش الفئات الغنية. وبذلك يصبح كل من السعر ونوع وحجم السكن وصفة الحيازة وشروط الأداء عوامل أساسية في التركيب الاجتماعي للتجمعات السكنية، وأصبح السكن أداة انتقاء اجتماعي

فعالة، عملت السلطة على استغلاله من أجل تشكيل تجمعات سكنية تضمن الحفاظ على الوضع القائم بكل تناقضاته (مصطفى الشويكي، 1994، ص 523).

يعتبر شغل السكان للمجال من أكثر المظاهر تعبيرا عن التفاوتات السوسيومجالية (Daniel Noin،1971، ص 33). توضح المقارنة كيفية استغلال مجال أنفا ومجال مقاطعة مولاي رشيد حجم التباين الحاصل بين الفئات الاجتماعية، كما توضح هذه المقارنة دور المجال في ترسيخ التفاوت السوسيومجالي، وهو ما يجعلنا أمام الفرضية الأساسية التي طرحها إدوارد صوجا، الخاصة بالصراعات الحضرية من أجل المجال المتنازع عليه، وهي نتيجة يجب متابعتها بنشاط لتغيير التناقضات في نتائج جودة الحياة للأفراد (Edward W. Soja ، 2010، ص 492) . فقد فتح الجمع بين مفهومي "العدالة" و"المجال" آفاقا جديدة من إمكانيات العمل السياسي والاجتماعي، شريطة تعزيز الضمير السياسي الجماعي والشعور بالتضامن على أساس تجربة مشتركة على نطاق واسع ، من شأنها الحد أو التقليص من حدة التفاوتات السوسيومجالية.

5.2.2 التباينات المجالية في قطاع الصحة

يتميز قياس التفاوتات بمدى التركز la concentration والتشتت la dispersion على مستوى القيم المركزية، والتي يمكن ملاحظتها على مستوى عدة مجالات مختلفة، من بينها: الحماية الاجتماعية، السكن، وتوزيع المؤسسات السياسية والثقافية والصحة (Nicolas duvoux ، 2017، ص 4). تعتبر هذه الأخيرة أحد العناصر الأساسية التي تسلط الضوء بشكل أفضل على الكيفية التي يحدد بها الوضع الاجتماعي الخاص بجودة الحياة، فالتفاوتات الصحية هي إحدى المؤشرات التي تجعل من الممكن التحقق من مدى وجود المساواة بين الطبقات الاجتماعية (Nicolas duvoux ، المرجع السابق، ص 96). ولتقصي هذه المساواة بين مقاطعة أنفا ومقاطعة مولاي رشيد، سنحاول إدراج جدول إحصائي يضم بعض الأرقام والمعطيات الخاصة بالتوزيع المجالي للمستشفيات وعدد الأطباء والأسرة بين المجالين (أنفا، مولاي رشيد)، أكدنا فيما سبق على تناقضاتهما من حيث الخصائص المجالية والاجتماعية والسكنية، وهما متناقضان أيضا من حيث التعاطي السياسي والاقتصادي. فهل ستنأى الصحة عن هذه الصراعات السوسيوإقتصادية؟

سنحاول خلال هذا المحور الاشتغال على مستوى مجموع مقاطعات عمالة أنفا والمكونة من مقاطعة أنفا، المعاريف، سيدي بليوط، ومجموع مقاطعات عمالة مولاي رشيد المكونة من مقاطعة مولاي رشيد ومقاطعة سيدي عثمان، وكأننا بين مقارنة المركز والهامش.

جدول رقم 1 : وضعية قطاع الصحة بعمالة مقاطعات أنفا

المعطيات الطبية	العدد
عدد سكان المقاطعات (أنفا، المعاريف، سيدي بليوط)	475397
المستشفيات	4
الأسرة	1782
المصحات الخاصة	67
أسرة المصحات الخاصة	1540
مصحات طب الأسنان	400
عدد أطباء القطاع العام	1247
عدد السكان لكل طبيب	149
عدد السكان لكل سرير	261

المصدر: وزارة الصحة المغربية، إحصائيات 2020

جدول رقم 2 : وضعية قطاع الصحة بعمالة مقاطعات مولاي رشيد

المعطيات الطبية	العدد
عدد سكان المقاطعات (مولاي رشيد، سيدي عثمان)	486499
المستشفيات	1
الأسرة	267
المصحات الخاصة	3
أسرة المصحات الخاصة	262
مصحات طب الأسنان	58
عدد أطباء القطاع العام	46
عدد السكان لكل طبيب	1725
عدد السكان لكل سرير	1822

المصدر: وزارة الصحة المغربية، إحصائيات 2020

كقراءة أولية للجدولين، نشير في البداية إلى حجم التباين الحاصل بين العمالتين على مستوى التجهيزات الصحية وعلى مستوى الموارد البشرية، فعلى الرغم من أهمية عدد السكان في عمالة مولاي رشيد مقارنة مع عمالة أنفا، إلا أن هذه الأخيرة قد هيمنت على معظم التجهيزات والموارد

الصحية، فمن جهة، لم يتعدى عدد أطباء القطاع العام في عمالة مولاي رشيد سوى 46 طبيبا، مقابل 1247 في عمالة أنفا. ومن جهة أخرى لم يتجاوز عدد المستشفيات بعمالة مولاي رشيد سوى مستشفى واحدا، مقابل أربعة مستشفيات لعمالة أنفا، الشيء الذي سينعكس على عدد السكان لكل طبيب، والذي بلغ 1725 نسمة لكل طبيب في عمالة مولاي رشيد، مقابل 149 نسمة لكل طبيب في عمالة أنفا.

صحيح أن هذه التناقضات المجالية في القطاع الصحي كانت لها بعض الجذور التاريخية؛ إذ حاول المستعمر تلبية جميع الاحتياجات الصحية للجالية الأوربية المتركزة في منطقة أنفا، إلا أن الحاضر قد عزز من هذه التناقضات المجالية، فقد تمت برمجة إنشاء مستشفى في الجنوب الشرقي بمقاطعة مولاي رشيد في تصميم التهيئة الأخير للمقاطعة، إلا أنه لم ير النور إلى غاية كتابة هذه الأسطر، وفي نفس السياق، تمت برمجة أكثر من ثمانية مراكز صحية في نفس التصميم، لكنها لم تنجز بعد.

في حين إذا تأملنا تصميم التهيئة الخاص بمقاطعة أنفا، نجد قلة المراكز الصحية المبرمجة والتي لا تتعدى ثلاثة مراكز صحية، وهو اعتراف من قبل السلطة السياسية بأن هذا المجال في غنى عن أي مركز صحي آخر. في ظل هذا التفاوت الصحي بين هذين المجالين، ستضطر ساكنة عمالة مولاي رشيد إلى التنقل إلى المركز قصد الاستشفاء في ظل تدني الخدمة الصحية في الهامش، وهو ما يعزز تبعية الهوامش لوسط المدينة، بحكم عجزها عن الاستجابة لحاجيات السكان في العديد من التخصصات. وبذلك تكتسي التناقضات المجالية صبغة نوعية فضلا عن طابعها الكمي، وفي ذلك تجسيد لاستمرارية تركز الاستجابة لحاجيات السكان في أجزاء من المجال الحضري دون غيرها (مصطفى الشويكي، 1994، ص 517).

فإذا كنا نقطن نفس المدينة، فلماذا هذا التحيز تجاه الأبعاد الاجتماعية الضرورية للحياة، أليس من حق الجميع التمتع بنفس الحقوق؟ الشيء الذي يتطلب إعادة تنشيط أفكار لوفيبر Lefebvre الوجدانية حول الحق في المدينة.

5.2.3 اللاعدالة المجالية والاجتماعية في ميدان التطهير والمساحات الخضراء

تعرف اللاعدالة المجالية البيئية بكونها توزيع غير متكافئ لجودة الحياة البيئية بين الأفراد والمجموعات، من خلال تباين التعرض للتأثيرات البيئية الضارة بين المجالات، أو من خلال تباين الوصول إلى المرافق البيئية كالمساحات الخضراء والمناظر الطبيعية، وهي مظاهر ناتجة عن التأثير غير المتكافئ للسياسات البيئية حسب الفئة الاجتماعية، الشيء الذي يتطلب إعادة النظر في مفاهيم عدم المساواة واللاعدالة وإعادة التوزيع والعزل من زاوية بيئية. هذا وتتعدد مظاهر التوزيع غير المتكافئ لجودة الحياة البيئية بمدينة الدار البيضاء عامة وبين المجالين المدروسين خاصة، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر؛ التفاوت في ميدان التطهير، وكذا في توزيع المساحات الخضراء. وسنحاول من خلال هذا المحور إدراج بعض المؤشرات الدالة على ذلك. نستهلها بخريطة التفاوت السوسيومجالي في ميدان التطهير بمدينة الدار البيضاء:

خريطة رقم 3: التفاوت السوسيومجالي في ميدان التطهير بالدار البيضاء

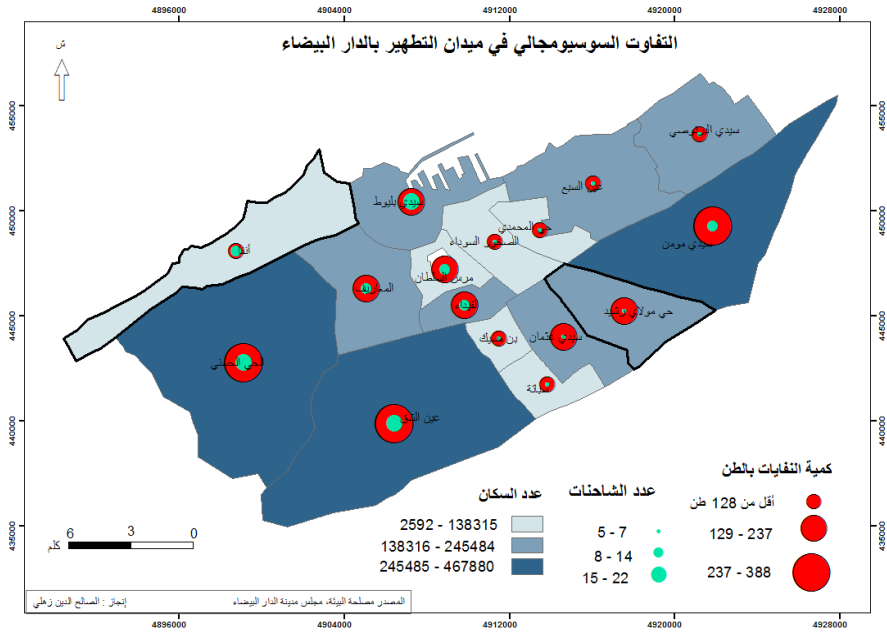

تبرز الخريطة رقم 3 مدى حجم التفاوت من حيث التعاطي لمسألة التطهير بالمدينة، ففي الوقت الذي تنتج فيه مقاطعة أنفا ما مقداره 128 طن من النفايات، تم تمتيعها بأكثر من 14 شاحنة تمر يوميا لجمع النفايات، الشيء الذي سينعكس إيجابا على ساكنة المقاطعة. في مقابل ذلك، فإن مقاطعة مولاي رشيد التي تنتج يوميا أكثر من 230 طن يوميا من النفايات، لا تمر بأزقتها وشوارعها سوى ست أو سبع شاحنات لجمع النفايات. وهو ما ينذر بحجم النقص الذي تعرفه خدمة التطهير بالمنطقة، مما يضر بالسلامة الصحية للمواطنين وبالمنظر العام للمقاطعة.

تبرز الخريطة أيضا حجم الفارق بين كمية النفايات وعدد الشاحنات المخصصة لجمعها في معظم مقاطعات الهوامش، (سيدي مومن، الحي الحسني، عين الشق، سيدي عثمان، البرنوصي، عين السبع)، مقابل تدني وتقليص هذا الفارق في مقاطعات المركز، الشيء الذي يجعلنا أمام ثنائية التعامل المجالي في السياسات البيئية الخاصة بالمدينة، إذ تتم الاستجابة البيئية لفئة اجتماعية دون الأخرى، في الغالب تكون الفئات الغنية أكثر حظا من نظيرتها الفقيرة والهشة، وهو إجراء نابع من واضعي القرار، فالتمييز في توزيع الحظوظ هو ترسيخ للتفاوتات بين فئات المجتمع، وهو تعزيز للتناقضات المجالية والاجتماعية في صفوف ساكنة المدينة.

خريطة رقم 4 : نصيب الفرد من المساحات الخضراء بمقاطعات مدينة الدار البيضاء 2014

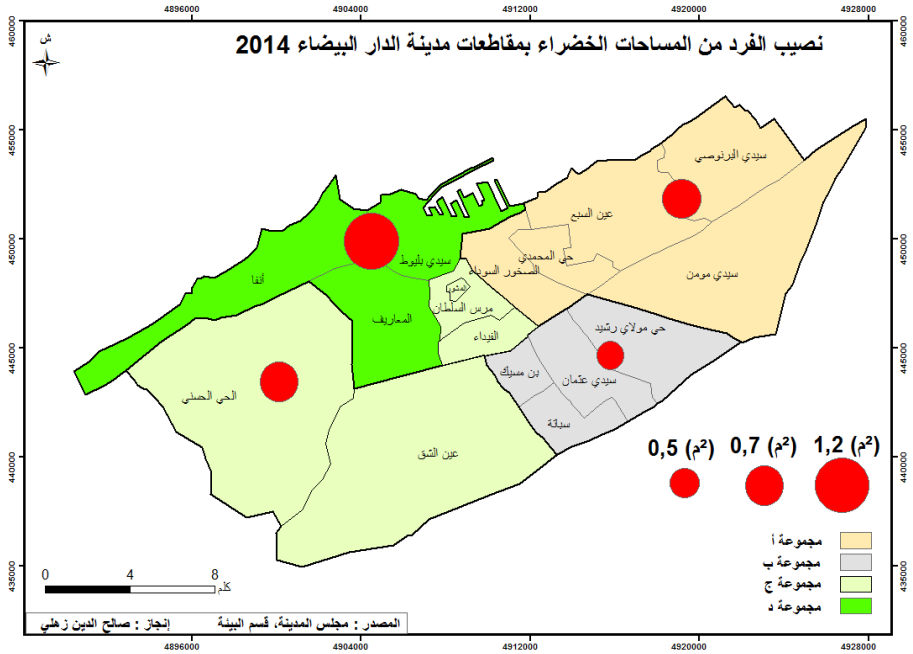

تشير الخريطة رقم4 إلى حجم التفاوت القائم على مستوى نصيب الفرد من المساحات الخضراء، وذلك بين مقاطعات المركز ومقاطعات الهامش. لا يتعدى نصيب الفرد من المساحات الخضراء في مقاطعات الهامش سوى 0,5 متر مربع، أكثر من ذلك يخفي هذا الرقم عدة حقائق خاصة ببعض المقاطعات التي تقل فيها حصة الفرد عن الرقم المذكور. بالنسبة لمقاطعة مولاي رشيد (المجال المدر)، فإنها هي الأخرى تعاني من ضعف حصة الفرد من المساحات الخضراء، والتي وصلت سنة 2019 إلى 0,91 متر مربع لكل فرد (تم حساب نصيب الفرد من المساحات الخضراء عبر خاصية calculate geometry في برنامج ARCGIS 10.1) ، وهي حصة ضعيفة جدا مقارنة مع المعدل العالمي الذي يبلغ 15 متر مربع لكل فرد.

تتوفر مقاطعة مولاي رشيد حاليا على ما مجموعه 224669 متر مربع من المساحات الخضراء، أكبر مجال أخضر تتوفر عليه المقاطعة يتمثل في الغابة الخضراء، والتي تبلغ مساحتها حوالي 0,13 كلم مربع، لكنها تتميز بالبعد عن مناطق التجمعات السكنية المتميزة بارتفاع الكثافة السكانية، وهو ما يطرح إشكالية الولوجية لهذه المرافق العمومية. جل المساحات الخضراء التي تتوفر عليها المقاطعة ، عبارة عن مجالات خضراء بين الأحياء السكنية، معظمها تم إعداده من قبل السكان، والذين أنتجوا مجالهم المعاش الخاص بالمساحات الخضراء.

أدرج تصميم التهيئة الأخير الخاص بمقاطعة مولاي رشيد حوالي 1,065 كلم2 من المساحات الخضراء، أي ما يعادل 4,34 متر مربع كحصة للفرد من المساحات الخضراء، وهو رقم ما

يزال بعيدا عن المعدلات العالمية، على الرغم من أن معظم المساحات المدرجة ما تزال قيد الإنجاز.

في مقابل ذلك وكما تظهر الخريطة، تتميز مقاطعات المركز بأهمية المساحات الخضراء، خصوصا مقاطعة أنفا ذات التنشئة الاستعمارية، والتي تتميز بامتدادات مهمة من المساحات الخضراء، خصوصا على مستوى منتزه سيندباد الذي يستقطب الزوار من مختلف مناطق المدينة، فإذا كانت الخريطة تشير إلى كون حصة الفرد من المساحات الخضراء تصل إلى 2,1 متر مربع للفرد الواحد، فإن هذا المتوسط قد أخفى المعدل الحقيقي لمقاطعة أنفا، والذي يصل إلى أكثر من 33 متر مربع كنصيب للفرد الواحد. أكثر من ذلك فقد أدرج تصميم التهيئة الخاص بالمقاطعة حوالي 0,71 متر مربع كمساحات خضراء إضافية، أي تمت إضافة 7,61 متر مربع من المساحات الخضراء لكل فرد، الشيء الذي يجعل ظروف الحياة البيئية تتميز بالجودة مقارنة مع نظيرتها بمقاطعة مولاي رشيد.

أظهرت الأرقام الإحصائية الخاصة بالمجالات الخضراء؛ حجم التناقضات المجالية بين المجالين (أنفا، مولاي رشيد) والذي تم تعزيزه من قبل واضعي تصاميم التهيئة، صحيح أن عدد السكان يعتبر من العوامل المسؤولة عن هذه التباينات، بالإضافة إلى غلاء أسعار العقار، ودور العوامل التاريخية والتعميرية، إلا أن ذلك لن يمنع من تمتيع ساكنة مولاي رشيد بجزء من عناصر جودة الحياة، عبر التوفيق بين التنظيم العمراني والحاجيات الأساسية للإنسان، وخاصة مسألة الصحة الناتجة عن استثمار الإنسان لشروط الطبيعة (مساحات خضراء، مساحات فارغة).

إن تعميق النظر في الوعي المجالي الخاص بالمقاطعتين (أنفا، مولاي رشيد)، يجعلنا نشير أن التناقضات التي اعتبرناها مجالية من حيث تباين الخصائص والمكونات المجالية (التطهير، المساحات الخضراء، حجم السكن)، هي في الأصل تعزيز للتفاوتات بين الطبقات الاجتماعية المكونة للمجالين، أي تعزيز اللاعدالة بين الفئات الشعبية الفقيرة والفئات الغنية، واستمرار على نهج المدينة الرأسمالية التي تهدف إلى الحفاظ على مميزات الفئات الغنية على حساب الفئات الهشة، وتعزيز اللامساواة بينهم.

5.3 دور التخطيط والسياسة الحضرية في ترسيخ اللاعدالة المجالية والاجتماعية

تعتبر عدالة المجال من بين الآفاق الكبرى لمعظم السياسات التخطيطية؛ إذ تظل أداة سياسية أساسية وحركية. هناك علاقة وطيدة بين التخطيط الحضري والعدالة المجالية، بحيث يمكن اعتبار أن التخطيط المجالي والسعي لتحقيق العدالة المجالية متكافئين تمامًا (Lipietz Alain، 1999، ص 217) ، الشيء الذي يطرح عدة أسئلة حول أهداف السياسات العامة. إن التفكير اليوم في فكرة السياسة المجالية العادلة يفرض التشكيك في مفهوم العدالة المجالية التي لا يمكن فهمها في حد ذاتها دون التفكير الأولي في اللاعدالة ومتطلبات العدالة. أبان المحور الخاص بمظاهر اللاعدالة المجالية بين مقاطعة أنفا ومقاطعة مولاي رشيد على أن هناك خلل مجالي، يستدعي استحضار متطلبات العدالة. وأول ما تستدعيه هذه المتطلبات بعد السمات الأربعة للعدالة

المجالية التي حددها إدوارد صوجا، هو التخطيط الحضري والسياسة الحضرية. فإلى أي حد ساهمت هذه الأخيرة في الحفاظ على التفاوتات المجالية في المدينة عامة، وبين المجالين المدروسين خاصة؟

تصبح العدالة المجالية حسب Luc Boltanski ذات معنى حينما تركز على شرط المساواة في التوزيعات (Boltanski Luc ، 2004، ص 13). وذلك من خلال الانخراط في أشكال إعادة توزيع السكان ونوعية السكن والخدمات وتحسين إمكانية الوصول إليها. فإذا كان التخطيط الحضري الاستعماري قد تم توجيهه نحو ترسيخ التفاوتات المجالية بين الشمال الشرقي والجنوب الغربي، من خلال تمتيع هذه الأخيرة بجل متطلبات جودة الحياة، وتعميق الهشاشة في القطاع الشمالي الشرقي، فإن تصاميم التهيئة الأخيرة الخاصة بالمقاطعتين قد صارت على نفس النهج الاستعماري. ويظهر ذلك من خلال جعل سكن الفيلات الفردي هو السائد في جل المجالات المفتوحة للتعمير، كما يوضح الشكل التالي المأخوذ من تصميم تهيئة المقاطعة:

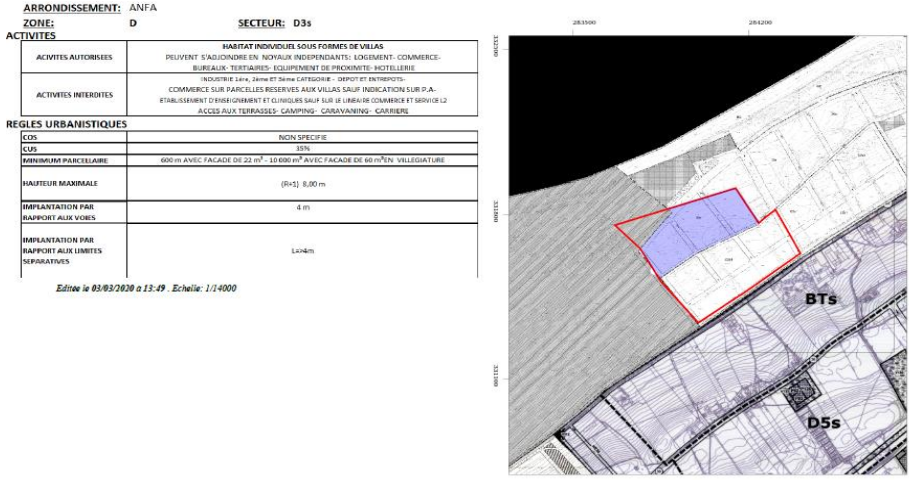

ARRONDISSEMENT: ANFA
ZONE: D **SECTEUR:** D3s

ACTIVITES

ACIVITES AUTORISEES	HABITAT INDIVIDUEL SOUS FORMES DE VILLAS PEUVENT S'AJOINDRE EN NOYAUX INDEPENDANTS: LOGEMENT- COMMERCE- BUREAUX- TERTIAIRES- EQUIPEMENT DE PROXIMITE- HOTELLERIE
ACTIVITES INTERDITES	INDUSTRIE 1ere, 2eme ET 3eme CATEGORIE - DEPOT ET ENTREPOTS- COMMERCE SUR PARCELLES RESERVES AUX VILLAS SAUF INDICATION SUR P.A- ETABLISSEMENT D'ENSEIGNEMENT ET CLINIQUES SAUF SUR LE LINEAIRE COMMERCE ET SERVICE L2 ACCES AUX TERRASSES- CAMPING- CARAVANING- CARRIERE

REGLES URBANISTIQUES

COS	NON SPECIFIE
CUS	35%
MINIMUM PARCELLAIRE	600 m AVEC FACADE DE 22 m² - 10 000 m² AVEC FACADE DE 60 m²EN VILLEGIATURE
HAUTEUR MAXIMALE	(R+1) 8,00 m
IMPLANTATION PAR RAPPORT AUX VOIES	4 m
IMPLANTATION PAR RAPPORT AUX LIMITES SEPARATIVES	L=H=4m

Editee le 03/03/2020 a 13:49 . Echelle: 1/14000

في حين أن المناطق المفتوحة في وجه التعمير بمقاطعة مولاي رشيد مخصصة في غالبيتها للسكن الجماعي، وسكن العمارات، وأحيانا للسكن المغربي العصري، ويمكن أن تكون بمثابة أساس للاعتراف بسياسة موجهة نحو الاحتياجات الاجتماعية. كما يوضح الشكل التالي المأخوذ من تصميم تهيئة مقاطعة مولاي رشيد:

ARRONDISSEMENT: MOULAY RCHID

ZONE: E **SECTEUR:** E2

ACTIVITES *HABITATIONS MULTIFAMILIALES*

ACIVITES AUTORISEES	IMMEUBLES COLLECTIFS A L'ALIGNEMENT (EN PARTIE DE SECTEURS EXISTANTS) LOGEMENT- COMMERCE- ARTISANAT- BUREAUX- HOTELLERIE- SERVICES DE PROXIMITE- EQUIPEMENT PUBLIC OU PRIVE
ACTIVITES INTERDITES	INDUSTRIE 1ère, 2ème ET 3ème CATEGORIE - DEPOT>=300m². ENTREPOT>=300m² ET DEPOTS NON COUVERTS DE MATERIAUX ETOE COMBUSTIBLES SOLIDES CAMPING - CARAVANING - CARRIERE

REGLES URBANISTIQUES

COS	1,2 *(SI PAS DE LOTISSEMENT)*
CUS	84% - 40% *(SI PAS DE LOTISSEMENT)*
MINIMUM PARCELLAIRE	100 m AVEC FACADE DE 8 m
HAUTEUR MAXIMALE	(R+2) 11,50 m
IMPLANTATION PAR RAPPORT AUX VOIES	ALIGNEMENT
IMPLANTATION PAR RAPPORT AUX LIMITES SEPARATIVES	4*4 L=H/2>=4m LATERALE ET FOND DE PARCELLE

Editée le 20/01/2020 à 20:22 . Echelle: 1/8000

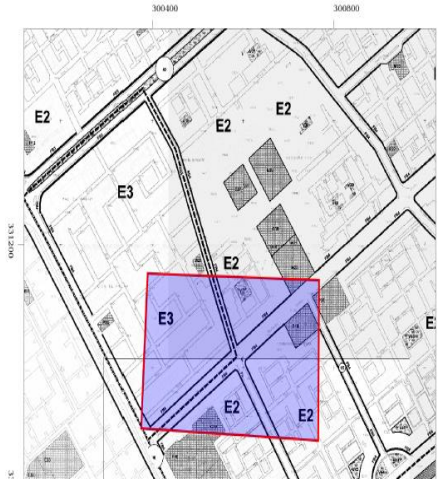

إن النتيجة المنتظرة من هذا التخطيط الحضري، هي تثبيث الفئات الغنية في مقاطعة أنفا، بحكم قدرتها على تجاوز الحواجز المالية عبر اقتناء عقارات مخصصة للفيلات، في حين سيبقى أمام الفئات الفقيرة والشعبية اختيار وحيد متمثل في السكن الجماعي أو السكن المغربي، وفي منطقة متميزة بانخفاض الأثمنة العقارية، الشيء الذي سيعزز من التناقضات المجالية، وبهذا سيستثمر المجال كوسيلة لتزكية اللاعدالة الاجتماعية بطرق ممنهجة. وهذا النهج الممنهج سيثير العديد من الأسئلة حول المجتمع المتجانس والموحد حول التكامل الاجتماعي والمساواة المجالية في الحقوق وتكافؤ الفرص، والقيم الرافضة للتمايزات الاجتماعية والثقافية.

خلال العقد الأخير، قامت السلطة السياسة في إطار محاربة دور الصفيح بمقاطعة أنفا بإعادة إسكان بعض دور الصفيح في مقاطعة بعيدة عن المجال الحضري لأنفا، إذ تم ترحيلهم لمقاطعة أولاد صالح في الضاحية الجنوبية الشرقية للدار البيضاء، وهو ما استنكرته الساكنة المنتقلة قسرا، معبرين عن رغبتهم في إعادة الهيكلة في مقاطعة أنفا نفسها، وليس ترحيلهم لمقاطعة أخرى. إذن، إلى أي مدى يمكن للمعاملة التفاضلية للمجالات الحضرية أن تستجيب لقيم "العدالة المجالية المثالية؟ ألا يمكن اعتبار التدبير المتجانس لجميع المساحات شرطا من شروط العدالة المجالية؟ فالإجابة عن هذه الأسئلة تقتضي سياسة مجالية عادلة، أي سياسة لإعادة التوازن بين المجالات، خاصة المجالات الأكثر حرمانا، وذلك عبر إنشاء هياكل مجالية "عادلة" مستدامة ومستقرة ومتوازنة ومتناغمة.

تفرض العدالة الإجرائية من جانبها، إدراج جميع الجهات الفاعلة المحتمل أن تكون معنية في عملية صنع القرار السياسي المجالي، والذي يتم التفاوض عليه من قبل الفاعلين المجاليين، مع إنشاء أشكال من التدبير التشاركي، والتي ستضفي روح جديدة للعمل التخطيطي؛ إذ تتطلب هذه العدالة أيضا البحث عن شعور مشترك بالعدالة المجالية أو وعي مجالي كما أشار صوجا، وذلك خلال تنفيذ الحلول المحددة أو التي تمت مناقشتها بشكل جماعي، والقادرة على ضمان إعادة

توزيع فعالة بين المجالات وبين الفئات الاجتماعية، والهادفة إلى صنع قرار ديمقراطي مجالي من شأنه تلبية الاحتياجات بشكل أفضل.

عموما سجلنا من خلال الدراسة مجموعة من النتائج المباشرة، منها لا الحصر:

-المساهمة الكبيرة للمخططات الحضرية التاريخية الاستعمارية في ترسيخ التفاوتات السوسيومجالية بالمدينة.
-تم تسجيل فوارق كبيرة بين المركز والهامش على مستوى الصحة والسكن والمساحات الخضراء
-نسجل مساهمة السياسة الحضرية والعمرانية الراهنة في تعميق التفاوتات السوسيومجالية.
-نؤكد على دور الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في تعدد مظاهر اللاعدالة.

6. توصيات

بعد الوقوف على حجم التفاوتات السوسيومجالية بمدينة الدار البيضاء عامة والمجالين المدروسين خاصة (أنفا، مولاي رشيد)، خرجنا بمجموعة من التوصيات، والتي نوجهها بشكل أساسي إلى صناع وواضعي القرار السياسي المجالي، من أهما لا الحصر:

-الدعوة إلى إعادة النظر في سياسة التخطيط المجالي وفي السياسة الحضرية بالمدينة.
-الدعوة إلى وضع قطيعة مع سياسات التخطيط ذات الصبغة الاستعمارية، أي التي تعود إلى فترة الاستعمار.
-الدعوة إلى الوقوف على الحاجيات والرغبات المجالية للإنسان قبل التخطيط للمجال، وذلك عبر النزول إلى الميدان وتقصي متطلبات الساكنة المجالية والاجتماعية.
-الدعوة إلى تمتيع ساكنة الهامش بنفس الحقوق الاجتماعية والمجالية المدينية، والتي يمكن من خلالها ترسيخ قيم المواطنة والإحساس بالانتماء إلى المدينة والدولة.
- الدعوة إلى تبني نظريات مؤطرة لموضوع العدالة المجالية قبل التخطيط للمدينة.
-العمل على إنسية المجال، وجعله أكثر قربا من الإنسان ساكن المجال.

7.خاتمة

حاولنا خلال هذا الورقة البحثية استلهام مفهوم العدالة واللاعدالة المجالية من قبل إدوارد صوجا، والذي وضع منظورا مجاليا جديدا تمحور حول العدالة من منظور مجالي جغرافي. حيث كان يهدف من خلاله إلى خلق وعي مجالي في صفوف الفاعلين المجاليين، بغية التقليص من حدة اللاعدالة المجالية، وقد وضع لهذا الغرض مجموعة من السمات والمقومات والآليات التي حاولنا التطرق إليها باقتضاب. عبر استثمارها لتشخيص الوضع من جهة، ولتحليل قضية التناقضات المجالية بالمدينة من جهة أخرى.

مكنتنا هذه المقاربة من الوقوف على الجذور التاريخية للتناقضات المجالية التي تشهدها المدينة عامة والمجال المدروس خاصة، واعتبرنا هنا الاستعمار محددا مباشرا في مجموعة من مظاهر اللاعدالة المجالية، وذلك من خلال سياسة التمييز بين الأهالي الأوربية والأهالي المغربية. وهو ما يعززه ما أشارت إليه المخططات التعميرية التي مازالت شاهدة على ذلك. فعلى الرغم من كون النوايا لم تكن مصرحة في التصاميم، إلا أن الواقع قد أكد على خبايا سياسة الأهلية المتبناة من قبل سلطات الحماية.

استثمرنا خلال المحور بعض الأبعاد الاجتماعية والمجالية لتشخيص الوضع، واقتصرنا على وضعية السكن والصحة والتطهير والمساحات الخضراء. حيث أبان تشخيص وضعية الصحة عن حدة الفوارق بين مقاطعة أنفا المتميزة بجودة الحياة الصحية، من خلال توفرها على موارد لوجيستيكية وبشرية صحية مهمة، مقارنة مع مقاطعة مولاي رشيد المتميزة بقلة هذه الموارد كما أوردت ذلك أرقام وزارة الصحة.

كما أفرزت الدراسة أيضا حجم الفوارق التي يشهدها قطاع السكن، إذ أظهرت النتائج تباين حجم السكن بين المجالين، وخلصنا إلى اعتبار السكن من بين العوامل المستعملة في ترسيخ التفاوتات بين المجالات الغنية والمجالات الفقيرة، من خلال سياسة الإقصاء الممنهج عبر أثمنة العقار. لم تقتصر هذه التفاوتات فقط على السكن، بل امتدت إلى قطاعات لا يتحمل فيها الفرد أي ذنب والدالة على التمييز بين المجالات البيضاوية، والمتمثلة في ميدان التطهير؛ إذ كان ينتظر أن تعامل المجالات بعدالة من خلال المساواة في عمليات التطهير وجمع النفايات، إلا أن الدراسة قد أظهرت تباينا في عدد الشاحنات المخصصة لهذا الغرض.

دون إغفال ما شهده توزيع المساحات الخضراء، حيث كشفت الدراسة حجم الفارق بين حصة الفرد من المساحات الخضراء في كل من مقاطعة أنفا ومقاطعة مولاي رشيد، وقد أشرنا إلى دور تصاميم التهيئة في تعزيز هذه الفوارق من خلال تباين المساحات المخصصة لكل مقاطعة، رغم أن مجال مقاطعة مولاي رشيد مازال يتضمن مخزونا عقاريا مهما.

قائمة المراجع:

1.السنوسي، محمد معنى (2017). الدار البيضاء، الإنسان والزمان والمكان: تاريخ وتطور، دار النشر المغربية، الدار البيضاء،ط.1

2. بلفقيه، محمد (2002). الجغرافيا القول عنها والقول فيها المقومات الإبستيمولوجية، دار نشر المعرفة، الرباط، المغرب. ط.1

3. شويكي، المصطفى (1996). الدار البيضاء مقاربة سوسيومجالية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، الدار البيضاء، المغرب. ط.1

4.شويكي، المصطفى (1994). إنتاج وهيكلة المجال الحضري بالدار البيضاء، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية شعبة الجغرافيا، الرباط، المغرب.

5.شويكي، المصطفى (2006). التعمير بالمغرب بين اجترار رواسب الماضي والتهرب من مشاكل الحاضر، مقال منشور ضمن مؤلف "المدينة المغربية بين التخطيط والعشوائية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس سايس، المغرب.

6. ANDRE, Adam (1968). Casablanca Essai sur la transformation de la société marocaine au contact de l'occident, ED CNRS, 2 VOL, PARIS.

7. AYDALOT, Paul (1980). Dynamique spatiale et développement inégal, Ed, Economica, Paris.

8. BERNARD, R (2009). Interpréter les inégalités socio-spatiales à la lumière de la Théorie de la Justice de John Rawls , *Annales de géographie* (n° 665-666, Paris.

9. BOLTANSKI, Luc(2004). Entretien avec Luc Boltanski, une sociologie toujours mise à l'épreuve », in ethnographiques.org, entretien réalisé par Cécile Blondeau et Jean-Christophe Sevin, no 5, Department of Geography, University of California, Los Angeles.

10. BONNEWITZ, Patrice (2013). Classes sociales et inégalités : stratification et mobilité Collection : Thèmes & Débats Editeur : Bréal

11. CLAVAL, Paul (1980). Eléments de géographie humaine, ED M .TH. Genin, paris

12. CHOUIKI, Mustapha**,** SEGREGATION SOCIALE ET REQUALIFICATION SPATIALE A CASABLANCA.P.P 1-15 Texte inédit

13. DUFAUX, Frédéric (2013). Justice spatiale et politiques territoriales**.** Presses universitaires de paris ouest

14. DUVOUX, Nicolas (2017). Les inégalités sociales, presses universitaires de France-humensis

15. GALLAND, olivier Yannick lemel (2018). Sociologie des inégalités : Armand colin, Malakoff .Paris.

16. GERVAIS-Lambony, Philippe (2009) .JUSTICE... SPATIALE, Armand Colin, Annales de géographie» Paris.

17. JAGLIN, Sylvy, (2005). La fragmentation urbaine en question, CNRS Éditions, Paris.

18. Larrére, Catherine (2017). les inégalités environnementales, collection : la vie des idées, Paris.

19. LIPIETZ, Alain, (1999). Entretien avec GES, in *Géographie*, Économie, Société, vol. 1, no 1, Paris.
20. NOIN, Daniel (1971). Casablanca, la documentation française, Paris.
21. SOJA, Edward W (2010) . Seeking Spatial Justice. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press.
22. SOJA, Edward W. (2009). La ville et la justice spatiale , Traduction de Sophie Didier et Frédéric Dufaux, spatial justice, http://www.jssj.org.
23. WALZER, Michael (1997). Sphères de justice. Une défense du pluralisme et de l'égalité, Éditions du Seuil, Paris.